

الدراسة القطاعية
قطاع زراعة الأشجار المثمرة
البادية الأردنية
2020



اعداد: مركز إرادة - البادية الشمالية

حمود الصريخي

مركز إرادة - المفرق

محمد البدارين

فهرس المحتويات

1. اسم القطاع 3
2. وصف القطاع 3
3. مكونات القطاع 6
4. حجم القطاع 6
5. حجم العمالة والتشغيل 7
6. اهمية القطاع 7
7. اصحاب العلاقة بالقطاع 8
8. علاقة القطاع بالقطاعات الاخرى 9
9. سلسلة القيمة للقطاع 10
10. نقاط القوة والضعف للقطاع 13
11. التحديات 15
12. المبادرات 17
- 13 التوصيات 19

المعلومات العامة

1- اسم القطاع: زراعي - زراعة الاشجار المثمرة

2- وصف القطاع:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الأردن، وتلعب الزراعة دورا هاما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستمراريتها.

يواجه القطاع الزراعي في الأردن مشاكل وتحديات متمثلة في توالي سنوات الجفاف، تذبذب الأمطار، قلة الأراضي الزراعية، ندرة الموارد المائية، والمخاطر المختلفة.

يساهم القطاع الزراعي بما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه 3.5% من مجموع القوى العاملة في المملكة، وتشكل الصادرات الزراعية 11% من مجموع الصادرات، يذهب 92% منها إلى الأسواق العربية.

حقق الأردن الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون وبعض أصناف الخضار، إلا أن الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية كالقمح والأعلاف وبعض الخضروات وكثير من أنواع الفواكه تستورد من الخارج. كما تعتبر الأردن من الدول المتقدمة نسبيا في المجال الزراعي، وخاصة في مجال استخدام التقنيات المتطورة مثل الري بالتنقيط، الزراعات المحمية، وبرامج التسميد ومكافحة الآفات الزراعية.

بلغت مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في الأردن 8.4 مليون دونم تقريبا، وتشكل الأراضي الزراعية المزروعة فعلا بكافة المحاصيل سواء الحقلية او الخضروات أو الأشجار المثمرة ما نسبته 31% من إجمالي المساحة القابلة للزراعة والبالغة 8.4 مليون دونم وبما يعادل 2609,4 ألف دونم، والتي تشكل فقط ما نسبته 3% من إجمالي مساحة المملكة الكلية والبالغة 89318 كم².

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالخضروات للعام 2015 حوالي 487,727 دونم¹ وتشكل ما نسبته 19% من إجمالي المساحة المزروعة فعليا للعام المشار إليه.

الإحصاءات العامة / المسوح الزراعية 2016¹

يواجه القطاع الزراعي إجمالاً في الأردن ارتفاع المخاطر وتدني العائد على الاستثمار نتيجة تذبذب الأسعار وتدنيها أحياناً إلى مستويات منخفضة، وعدم توفر البيئة الاقتصادية للاستثمار نتيجة لعدم توفر البيانات الإحصائية المتكاملة عن القطاع الزراعي.

تعتبر الزراعة المرورية أهم النشاطات الاقتصادية القائمة في محافظة المفرق بالإضافة إلى الثروة الحيوانية المتمثلة بتربية الأغنام والماعز ويبلغ عدد الآبار الارتوازية في المحافظة 493 بئراً ارتوازياً ويستثنى من ذلك آبار سلطة المياه، وتقع معظم الأراضي الزراعية على حوض مائي يسمى حوض العقاب وهو حوض مشترك بين الأردن وسوريا، ومن الجدير بالذكر أن عدد الآبار الارتوازية المذكورة أعلاه هي المستفيدة من هذا الحوض، إضافة إلى أن النشاط الاقتصادي المتمثل في التجارة وتربية المواشي وبعض الزراعات البعلية المتمثلة بزراعة الحبوب. أما لواء الرويشد والذي كان يعتبر من المناطق الصحراوية وكان النشاط السائد في تلك المنطقة وهي تربية المواشي والتجارة العشوائية (غير منظمة) مع الدول المحاذية للمنطقة، إلا أن هذا النشاط قد تأثر بشكل كبير في السنوات الأخيرة نظراً لارتفاع أسعار الأعلاف وتدني كميات الأمطار التي دعت بالكثير من مربي الماشية إلى العزوف عن هذا النشاط.

يمتاز موقع محافظة المفرق بأبعاد إستراتيجية مهمة تتعلق بربط المملكة مع دول عربية مجاوره ترتبط مع المملكة الأردنية الهاشمية بعلاقات اقتصادية قوية من خلال مركز حدود جابر على الحدود السورية ومركز حدود الكرامة على الحدود العراقية، كما تأتي أهمية الموقع لوقوع خطوط النقل البرية الدولية من وإلى المملكة في هذه المنطقة، وإن إقامة المنطقة الاقتصادية في المفرق وقربها من مناطق البادية سيزيد من فرص العمل والتنمية فيها.

إن الموقع المميز يسهل أيضاً عمليات النقل من وإلى مناطق التصدير ومواقع الإنتاج ويوفر من تكاليف النقل.

الزراعة في محافظة المفرق:

جدول رقم (1)

معلومات	البند
175400	المساحات الزراعية للأشجار المثمرة / دونم
215100	الكميات المنتجة / طن
493	عدد الآبار الارتوازية

بيانات مديرية زراعة المفرق لعام 2017

في السنوات الأخيرة أصبح هناك توجه لدى المزارعين في محافظة المفرق بالتركيز على زراعة الأشجار المثمرة التي تتضمن الدراق بأنواعه المختلفة، المشمش، الخوخ، التفاح، إضافة إلى العنب

والرمان حيث كان التركيز سابقاً على زراعة محاصيل الخضار بشكل كبير وبمساحات واسعة مما أدى الى زيادة المعروض من هذه المنتجات (الخضار) وخصوصاً في فترة ذروة الإنتاج مما أدى الى انخفاض أسعارها بشكل كبير وذلك لعدم توفر منافذ تصديرية نتيجة للظروف الإقليمية مما كبد المزارعين الخسائر الفادحة المتتالية على مدى اكثر من 5 سنوات. نتيجة لذلك توجه الكثير من المزارعين الى زراعة الأشجار المثمرة (اللوزيات) وتكنولوجيا زراعية حديثة واصناف مستوردة ذات جودة عالية ونتاجية كبيرة.

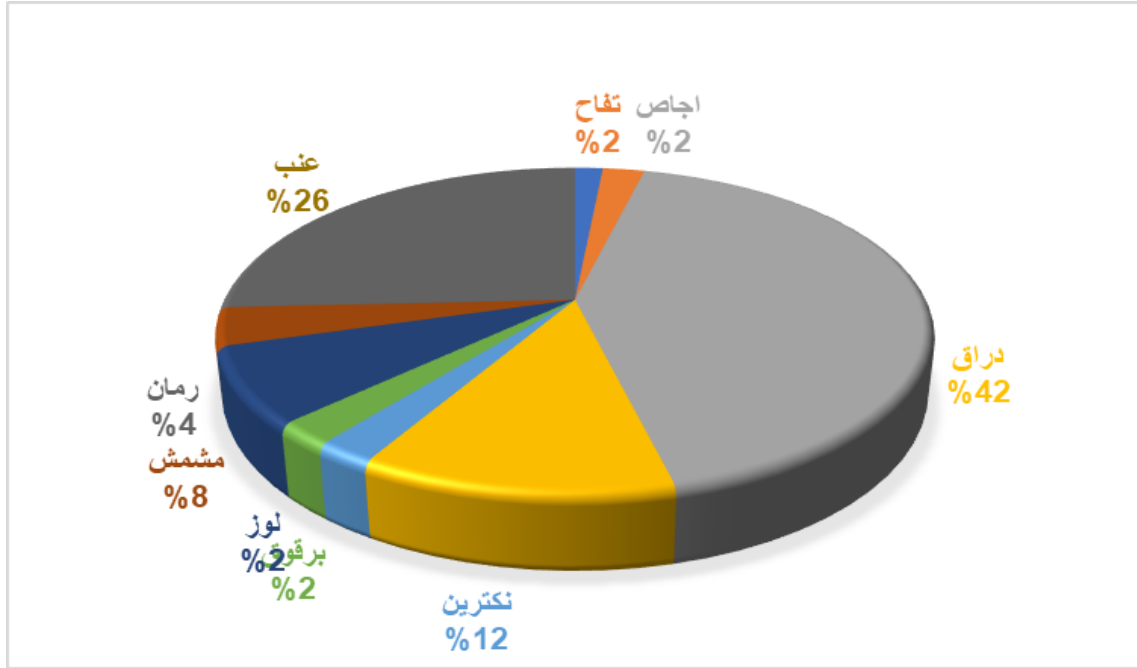
تجدر الإشارة الى ان زراعة الأشجار المثمرة تعتبر من ناحية تكاليف التشغيل مقارنة مع الخضروات وفي ظل ارتفاع كلف أسعار الكهرباء اقل بكثير من تكاليف زراعة الخضروات اضافة الى وجود المنافذ التسويقية نظراً لجودة المنتج وإمكانية دخول المنتجات كمواد أولية للعديد من الصناعات مثل صناعة المرببات والعصائر والجدول التالي يبين المساحات المزروعة وكميات الإنتاج:

المساحات المزروعة وكميات الإنتاج

جدول رقم (2)

نوع المحصول	المساحة الاجمالية (دونم)	كميات الإنتاج (طن)
تفاح	1000	2000
اجاص	1500	3000
دراق	28000	84000
نكترين	8000	24000
برقوق	1500	4500
لوز	1500	3000
مشمش	5000	15000
رمان	2500	12500
عنب	17000	25500
المجموع	66000	173500

* المصدر مديرية زراعة محافظة المفرق 2017



3- مكونات القطاع:

- الأراضي الزراعية القابلة للزراعة
- الأراضي الزراعية المستغلة
- المياه (الآبار الارتوازية وعددها 493 بئر)
- المزارعين
- العمالة الدائمة والموسمية
- ائتنال زراعية

4- حجم القطاع:

يحتل قطاع الزراعة موقعا متقدما مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في محافظة المفرق وذلك لتوفر المساحات الزراعية الواسعة إضافة لتوفر عدد كبير من الآبار الارتوازية والتي تشير الإحصائيات المتوفرة لدى مديرية زراعة محافظة المفرق ومديرية زراعة البادية الشمالية إن عدد الآبار الارتوازية قد بلغ حوالي 493 بئرا باستثناء الآبار المملوكة لوزارة المياه وهذا العدد الكبير قد ساهم في توفير المتطلب الأساسي للاستثمار في قطاع الزراعة وخصوصا في فصل الصيف الذي أعطى ميزه نسبيه

لزراعة الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها وذلك لتوفر العوامل التي ساعدت في نجاح هذه الزراعات مثل ملائمة التربة والمناخ وتوفر المياه.

شهد قطاع الزراعة في محافظة المفرق تغير من حيث تركيز أصحاب المشاريع الزراعية بالتوجه إلى زراعة الأشجار المثمرة وبكميات كبيرة وذلك بسبب صعوبة تسويق محاصيل الخضروات بسبب غزارة الإنتاج خلال فترة زمنية تمتد من شهر حزيران الى شهر تشرين ثاني مما أعطى ميزة نسبية لمنتجات الأشجار المثمرة مثل (الدراق، التفاح، النكتارين، المشمش وغيرها من اللوزيات) حيث ان وفرة الإنتاج وسهولة عمليات التصدير للأسواق الإقليمية والدولية إضافة إلى السعر الجيد مقارنة بمحاصيل الخضروات.

مما سبق يعتقد أن توفر مشاريع صناعة غذائية تعتمد في موادها الأولية على المنتجات المتوفرة وبكميات كبيرة جداً على نطاق الأشجار المثمرة يعد فرصة استثمارية يجب تسويقها وتحفيز العاملين في قطاع الزراعة للتفكير بتوجيه الاستثمار نحو هذه المشاريع. تجدر الإشارة الى ان مشاريع زراعة الأشجار المثمرة هي الأكبر من حيث حجم الاستثمار حيث ان غالبية الابار الارتوازية في المحافظة مقام عليها زراعات للأشجار المثمرة بأصناف مختلفة واستثمارات كبيرة.

5- حجم العمالة والتشغيل:

بناءً على البيانات الواردة من مديرية عمل المفرق لعام 2018 تبين وجود 12000 عامل حاصل على تصريح عمل زراعي. ونظراً لعدم توفر البيانات الخاصة بأعداد المشتغلين الحاصلين على تصاريح عمل من مديرية العمل او مديرية زراعة محافظة المفرق والعاملين في قطاع الأشجار المثمرة تحديداً وبعد الاستفسار من أصحاب العلاقة (المزارعين) تبين ان كل 100 دونم بحاجة الى 3 عمال دائمين. وبناءً على البيانات الخاصة بالمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة في محافظة المفرق والتي تقدر بحوالي 175400 دونم. وبذلك يتوقع ان يكون حجم العمالة الدائمة في قطاع الأشجار المثمرة حوالي 5262 عامل.

اما بالنسبة للعمالة المؤقتة في قطاع الأشجار المثمرة تعتبر رافداً لفرص العمل المؤقتة وخصوصاً في وقت الحصاد والذي يستمر من شهر أيار الى شهر تشرين الأول من كل عام. حيث يقدر حجم العمال المؤقتة بحوالي 20 عامل لكل 100 دونم وبإجمالي 35020 عامل خلال الموسم الزراعي.

6- أهمية القطاع:

يعتبر القطاع الزراعي في محافظة المفرق هو القطاع السائد نتيجة لتوفر مصادر المياه الجوفية إضافة الى المساحة الصالحة للزراعة والخبرات المتراكمة لأبناء المنطقة في هذا المجال. تكمن أهمية قطاع زراعة الأشجار المثمرة (اللوزيات) لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع تصنيع المواد الغذائية وقطاع التعبئة والتغليف والنقل وتجارة المستلزمات الزراعية إضافة الى مشاريع الطاقة المتجددة التي تم التوجه اليها في الآونة الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الكهرباء.

يعد القطاع الزراعي بشكل عام من القطاعات المشغلة للأيدي العاملة مما ساهم في تخفيف اثر اللجوء السوري والذي تركز في المحافظة واثراً سلباً على فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية.

نتيجة لحجم الاستثمار الكبير في هذا القطاع أدى الى توفير فرص عمل غير مباشرة والتي تقوم بتقديم العديد من الخدمات اللازمة خلال فترة الاعداد للزراعة وتوفير بعض المستلزمات والمواد الأولية مما ساهم في انعاش حركة الاقتصاد في مناطق مختلفة حسب توفر هذه الاستثمارات وفي المحافظة بشكل عام.

7- أصحاب العلاقة بالقطاع:

- وزارة الزراعة
- المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
- وزارة المياه
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- شركة الكهرباء الأردنية
- اتحاد المزارعين
- مؤسسة التسويق الزراعي
- مؤسسة الإقراض الزراعي
- البرامج التنموية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمعيات التعاونية الزراعية)
- مالكي الآبار الارتوازية

- شركات إنتاج المستلزمات الزراعية
- مصانع الصناعات الغذائية (مصانع العصائر ،مصنع شفا للمواد الغذائية، مصنع ألفا بيتا للصناعات الغذائية)
- العمالة
- تجار التجزئة
- الأسواق المركزية
- المصدرون
- شركات النقل
- مصانع التعبئة والتغليف
- اصحاب الحيازات
- المزارعين
- مركز الارشاد الزراعي

8- علاقة القطاع بالقطاعات الاخرى:

يرتبط القطاع الزراعي بشكل عام بالعديد من القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالعمليات الزراعية في محافظة المفرق، الا ان هذه العلاقة نسبيه وتختلف من قطاع الى اخر وفيما يلي استعراض لاهم القطاعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وخصوصاً زراعة اللوزيات:

اولاً: القطاع الصناعي: يرتبط القطاع الزراعي وخصوصاً زراعة الأشجار المثمرة ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الصناعي من خلال مدخلات الإنتاج التي تتضمن شبكات الري، الملش الزراعي، الأسمدة والمبيدات الزراعية، صناعات التعبئة والتغليف. وتعتبر منتجات الأشجار المثمرة في محافظة المفرق المادة الأولية التي تدخل في صناعة المربيات والعصائر.

تفتقر محافظة المفرق بشكل عام الى وجود مشاريع صناعية تقوم على توفير مدخلات الإنتاج في مراحل ما قبل الزراعة ومرحلة الزراعة ومرحلة قطاف المنتج مما أدى الى توجه المزارعين الى أسواق المحافظات الأخرى وخصوصاً العاصمة لتوفير هذه المستلزمات مما يشكل أعباء إضافية على المنتجين.

تعتبر منتجات قطاع الأشجار المثمرة (اللوزيات) المادة الأساسية للعديد من الصناعات الغذائية وخصوصاً صناعة المرببات والعصائر وتجفيف الفواكه والتي نشهد انخفاضاً كبيراً في الأسعار في ذروة الموسم لارتفاع كميات الإنتاج في المحافظة إضافة الى عدم وجود قنوات تصديرية تتناسب مع حجم الإنتاج.

ثانياً: القطاع التجاري: يرتبط قطاع الأشجار المثمرة ارتباطاً كبيراً في القطاع التجاري من خلال الأسواق المركزي للخضار والفواكه وخصوصاً في العاصمة عمان وكذلك مع تجار التجزئة من خلال محلات بيع الخضار والفواكه حيث يتم توريد كميات كبيرة من إنتاج محافظة المفرق الى الأسواق المركزية في العاصمة وذلك لعدم وجود سوق مركزي للخضار والفواكه في المحافظة.

ثالثاً: قطاع الطاقة: يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات المؤثرة بشكل كبير على القطاع الزراعي حيث ان اغلب مصادر المياه يتم توفيرها من خلال الابار الارتوازية وعلى أعماق كبيرة مما يؤدي الى استهلاك كبير في الطاقة الكهربائية لتشغيل المضخات الغاطسة والمعدات الزراعية الأخرى اللازمة لعمليات الري.

أدى ارتفاع كلف الطاقة الى التفكير بالتوجه نحو الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل الابار الارتوازية علماً بان محافظة المفرق تعتبر من المناطق ذات الميزة النسبية في مشاريع الطاقة الشمسية لارتفاع نسبة السطوح مقارنة بالمناطق الأخرى في المملكة.

رابعاً: قطاع النقل: يعتبر قطاع النقل من القطاع ذات الأثر الكبير في القطاع الزراعي بشكل عام حيث ان عملية نقل المنتجات من المزارع الى الأسواق الداخلية والخارجية تلعب دوراً كبيراً في تسويق هذه المنتجات. كذلك يعتبر ارتفاع كلف الطاقة من العوامل المؤثرة في إنتاجية القطاع بشكل عام من خلال زيادة كلف النقل مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

خامساً: قطاع المياه: يعتبر قطاع المياه هو القطاع الرئيسي الذي يقوم عليه قطاع زراعة الأشجار المثمرة حيث يوجد في محافظة المفرق حوالي 493 بئر ارتوازي مع الاخذ بعين الاعتبار توفر المساحات الصالحة للزراعة الى اعتبار القطاع الزراعي يحتل المرتبة الأولى ضمن القطاعات الإنتاجية الأخرى.

تشهد العديد من الابار انخفاض في مستوى سطح المياه نتيجة للضخ الجائر وخصوصاً في قطاع زراعة الخضروات التي تحتاج الى كميات اكبر من المياه مقارنة مع زراعة الأشجار المثمرة مما أدى الى توجه العديد من المزارعين لزراعة الأشجار المثمرة والتخفيف من مساحات زراعة الخضروات لجدواها الاقتصادية وتخفيض كلف الإنتاج.

يعتبر الضخ الجائر في المياه الجوفية نتيجة لعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري والاعتماد على الأساليب التقليدية سبباً في توجه العديد من المزارعين الى أساليب الحصاد المائي والاستفادة من مياه الامطار من خلال إقامة الحفائر الترابية والسدود.

9- سلسلة القيمة للقطاع:

عند دراسة سلسلة القيمة لقطاع زراعة الاشجار المثمرة في محافظة المفرق لا بد لنا من التركيز على ثلاث جوانب اساسية وهي:

- مدخلات الانتاج
- الانتاج والتصنيع
- التوزيع والتسويق

وفيما يلي بعض التفاصيل التي تخص الجوانب الرئيسية في دراسة سلسلة القيمة للقطاع:

اولاً: مدخلات الانتاج:

- انواع المدخلات المطلوبة للانتاج

تعتبر الأرض الصالحة للزراعة، المياه والاشتال الزراعية والاسمدة والمبيدات الزراعية هي اهم مدخلات الانتاج في القطاع الزراعي بشكل عام وقطاع زراعة الاشجار المثمرة بشكل خاص حيث ان مصدر المياه المستخدمة للزراعة في محافظة المفرق هي الابار الارتوازية المنتشرة في مختلف مناطق المحافظة وهي مياه صالحة لزراعة جميع الاصناف الزراعية من اشجار مثمرة وخضروات. وتعتبر الأرض الصالحة للزراعة وبمساحات كبيرة هي ملكيات خاصة لكبار المزارعين في المحافظة. فيما يتعلق الاشتال الزراعية والاسمدة والمبيدات تقوم شركات متخصصة بهذا المجال بتوريدها الى المزارع وبنوعيات جديدة وتكنولوجيا متطورة حيث ان اغلب الاشتال المزروعة مستوردة من دول الاتحاد الأوروبي. هنالك سلبيات تتعلق بضعف الرقابة على استخدام المبيدات الزراعية والاسمدة من قبل وزارة الزراعة.

ثانياً: الإنتاج والتصنيع:

- **الوضع الحالي:** بناء على البيانات المتوفرة لدى مديرية زراعة محافظة المفرق ومديرية زراعة البادية الشمالية فقد تبين توفر كميات كبيرة من انتاج الأشجار المثمرة التي تتضمن التفاح، الدراق، النكترين، العنب، الخوخ، المشمش، والرمان حيث يتم انتاج هذه الكميات من خلال استثمارات في قطاع الأشجار المثمرة في مختلف مناطق محافظة المفرق حيث ان المساحات المزروعة بهذه الأصناف تقدر بحوالي 66000 دونم وتنتج حوالي 173500 طن سنوياً.
- **القائمين على القطاع:** يقوم كبار المزارعين بتشغيل قطاع الأشجار المثمرة مع مجموعة من المستثمرين من خارج المحافظة إضافة الى اعتماد القطاع على العمالة الوافدة في الغالب نظراً لعزوف أبناء المحافظة للعمل في القطاع الزراعي. كذلك يفتقر العديد من المستثمرين في هذا القطاع الى مهارات إدارة الاستثمار مما ترتب عليه تعرضهم لخسائر متتالية في السنوات الأخيرة.
- **العوامل التي تحد من زيادة الإنتاج:** تعتبر المياه من العوامل المؤثرة إضافة الى المساحات الصالحة للزراعة في محدودية الإنتاج حيث ان هناك محدودية في عدد الابار الارتوازية وعدم السماح بحفر ابار جديدة في المحافظة. تجدر الإشارة الى ان هنالك عوامل أخرى تحد من التوسع بإنتاج الفواكه لعدم وجود منافذ تصديرية جديدة والتي بدورها اثرت في سعر المنتج مما اثر سلباً على جدوى هذه الاستثمارات.
- **الجانب المالي:** اغلب الاستثمارات في قطاع الأشجار المثمرة تم تمويلها ذاتياً بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وعدم توفر الضمانات المطلوبة ومحدودية المؤسسات العاملة على تمويل المشاريع الزراعية.
- **جانب الطلب:** لا تعتبر منتجات قطاع الأشجار المثمرة في محافظة المفرق وبالرغم من كميات الإنتاج الكبيرة من ضمن العناصر الأساسية في سلة الغذاء للمواطن الأردني. ساهمت الظروف

الإقليمية وعدد اللاجئين في المملكة بزيادة الطلب بشكل طفيف على منتجات الأشجار المثمرة إضافة الى عدم قدرة السوق المحلي لاستيعاب واستهلاك الكميات المنتجة.

- **التصنيع الزراعي:** على الرغم من توفر كميات كبيرة من منتجات الأشجار المثمرة الا انه هنالك محدودية في عمليات تصنيع المنتجات الزراعية وتحويلها الى عصائر ومربيات ومخللات او فواكه مجففة وان وجدت فهي بشكل نادر وعلى مستوى مشاريع منزلية، ومن هنا تأتي الحاجة الى استثمارات في مجال التصنيع الغذائي لتوفر المواد الأولية وإعطاء قيمة مضافة للمنتج الجديد بحيث يتم البحث عم منافذ تصديرية للمنتجات الجديدة.

ثالثاً: التوزيع والتسويق:

يتم توزيع وتسويق منتجات الأشجار المثمرة في محافظة المفرق والمحافظات الأخرى من خلال قيام المزارعين بنقل هذه المنتجات الى تجار الجملة في السوق المركزي في محافظة العاصمة. يقوم تجار التجزئة ومحلات الخضار والفواكه بشراء هذه المنتجات وبيعها من خلال محلات بيع الخضار والفواكه او مراكز البيع الكبرى المنتشرة في مختلف انحاء المملكة.

تقوم شركات تصدير الخضار والفواكه بشراء المنتجات من خلال المزارعين مباشرة او من خلال السوق المركزي بحيث يتم تدرجها وتعبئتها حسب طلب الجهات المستوردة ونقلها من خلال شاحنات مخصصة لنقل المنتجات الزراعية المبردة.

تلعب الظروف الإقليمية دوراً كبيراً في تحديد الكميات المصدرة الى الخارج بسبب الظروف السياسية السائدة في المنطقة الذي كان له دوراً في اغلاق بعض الطرق والمنافذ الحدودية.

ان التوجه نحو التصنيع الغذائي للمنتجات الزراعية يشكل فرصة استثمارية وقيمة مضافة للمنتج بحيث يتم تصديره بعد تصنيعه.

10- نقاط القوة والضعف في القطاع:

نقاط القوة:

- توفر الاراضي الصالحة للزراعة وبمساحات كبيرة.
- توفر مصادر المياه الجوفية.
- ملائمة المناخ السائد في المحافظة لزراعة الخضار والفواكه.
- جودة الأصناف المنتجة من اللوزيات.
- وفرة الإنتاج من منتجات الأشجار المثمرة وبأصناف متعددة.
- توفر الخبرات في مجال زراعة أشجار اللوزيات وهي خبرات متراكمة منذ عشرات السنين.
- توفر الوعي لدى المزارع بأهمية الاستثمار في مشاريع صناعية تقوم على منتجات الأشجار المثمرة.
- زيادة الاستثمارات في مجال زراعة الأشجار المثمرة على حساب المساحة المزروعة بالخضروات.

نقاط الضعف:

- توفر كميات كبيرة من الإنتاج مع عدم وجود قنوات تسويقية تتناسب مع الكميات المنتجة.
- انخفاض أسعار بيع المنتج خلال فترة ذروة الإنتاج لعدم وجود استثمارات في مجال التصنيع الغذائي.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية لعدم وجود أي مشاريع صناعية في المحافظة.
- محدودية المصادر المالية للمزارعين مما أدى الى صعوبة تطوير القطاع.
- ارتفاع كلف الطاقة سواء الكهربائية او المحروقات مما اثر سلباً على جدوى الاستثمار في القطاع.
- اعتماد القطاع الزراعي بشكل عام على العمالة الوافدة على الرغم من عدد فرص العمل الكبيرة في هذا القطاع.

الفرص:

- الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية وخصوصاً المربيات والعصائر والفواكه المجففة.
- الاستثمار في مجال تصنيع مدخلات ومستلزمات الإنتاج مثل شبكات الري، المضخات الغاطسة، الأسمدة والمبيدات الزراعية.
- الاستثمار في صناعات التعبئة والتغليف مثل العبوات الكرتونية والبلاستيكية.
- الاستثمار في مراكز التدريج والتبريد والتعبئة والتغليف خلال فترات ذروة الإنتاج.
- الاستثمار في مجال انشاء سوق مركزي لمنتجات الأشجار المثمرة والخضروات في محافظة المفرق.
- الاستثمار في مجال انشاء شركات متخصصة في أنظمة الطاقة المتجددة وخصوصاً الطاقة الشمسية تقوم على استهداف المزارعين بشكل خاص.
- الاستثمار في شركات متخصصة بالتسويق الزراعي لفتح قنوات تصديرية الى الخارج.
- الاستثمار في مجال التعليم الزراعي من خلال انشاء كلية زراعية متخصصة في مجال التعليم الزراعي.
- الاستثمار في مجال تأسيس شركة نقل متخصصة في نقل المنتجات الزراعية بالتعاون مع اتحاد المزارعين.

11- التحديات التي تواجه قطاع زراعة الاشجار المثمرة (اللوزيات):

اولاً: البنية التحتية:

- الطرق الزراعية: تمثل شبكة المواصلات عنصراً هاماً في قطاع الأشجار المثمرة حيث لا تزال بعض الاستثمارات لا تصلها الطرق الزراعية المعبدة مما يشكل تحدي في وصول أصحاب الاستثمارات او الخدمات مثل وسائل النقل التي تعمل على نقل المنتجات الى الأسواق المركزية.

- التيار الكهربائي: يشكل التيار الكهربائي عنصراً هاماً في قطاع زراعة الأشجار المثمرة حيث ان غالبية الاستثمارات تعتمد على التيار الكهربائي في استخراج المياه الجوفية مما شكل أعباء إضافية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة واثراً بشكل كبير على جدوى الاستثمار في هذا القطاع.
- الموقع الجغرافي: تتركز اغلب الاستثمارات في قطاع الأشجار المثمرة في مناطق البادية الشمالية الشرقية والغربية والتي تعتبر من المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المدن والأسواق المركزية وشركات التصدير مما أضاف أعباء كلف النقل من هذه المشاريع الى الأسواق المركزية والذي بدوره اثر على جدوى الاستثمار في هذا المجال.

ثانياً: التشريعات والقوانين:

- القوانين المنظمة لاستخدام العمالة الوافدة: شكل المتسربين من عمالة القطاع الزراعي في محافظة المفرق أعباء إضافية على مستوى البطالة حيث يتم استفاد العمالة الوافدة للعمل في القطاع الزراعي ولضعف الرقابة والتشريعات الناظمة لهذا البند يقوم الكثير من العمالة بالتسرب والاتجاه الى قطاعات أخرى مثل قطاع الانشاءات والخدمات والقطاع التجاري مما أدى الى فقدان العديد من فرص العمل للأردنيين.
- المياه الجوفية: هنالك الكثير من الأنظمة والتعليمات الخاصة باستخراج المياه الجوفية من حيث الكميات المستخرجة والمساحات المزروعة في وزارة المياه والري، الا ان ضعف الرقابة على الابار الارتوازية أدى الى قيام الكثير من المزارعين بالضخ الجائر وطوال العام مما اثر على منسوب مخزون المياه الجوفية وارتفاع نسب الاملاح في بعض المناطق مما أدى الى تعثر بعض الاستثمارات.
- المساحات المزروعة: يقوم الكثير من أصحاب الاستثمارات باستئجار قطع من الأراضي المجاورة لمزارعهم وزراعتها بالخضار والفواكه حيث ان غالبية المزارع في محافظة المفرق تقوم بزراعة ما لا يقل عن 300 دونم، وحيث ان قوانين وزارة الزراعة تمنع ري أراضي غير القطعة المقام فيها البئر الارتوازي مما أدى الى زيادة كميات الإنتاج من الخضار والفواكه مع ثبات كميات الاستهلاك المحلي والمنوي تصديره.
- شروط التصدير: تشترط الأسواق الخارجية والتي تشكل منافذ تصديرية للمنتجات الزراعية ضرورة الحصول على شهادات صحية من وزارة الزراعة والجهات ذات العلاقة تتضمن المعايير المعمول بها في الدول المستوردة للمنتجات الزراعية الأردنية، إضافة الى شروط التعبئة والتغليف والتبريد لبعض المنتجات.

ثالثاً: التمويل:

- ينحسر التمويل المتاح للمشاريع الزراعية في مؤسسة الإقراض الزراعي وبشروط ميسرة على العكس من البنوك التجارية التي يتطلب التمويل من خلالها على توفير الضمانات مع الأخذ بعين الاعتبار ان التمويل اللازم لمثل هذه المشاريع يعتبر مرتفعاً مما يرتب الفوائد العالية على المزارع.
- اغلب الاستثمارات المقامة حالياً هي بتمويل ذاتي من أصحاب هذه المشاريع.

رابعاً: ثقافية واجتماعية:

- تتركز التحديات الثقافية والاجتماعية لدى أبناء مناطق البادية الشمالية من خلال العزوف عن العمل في القطاع الزراعي نظراً لوجود ثقافة العيب لمثل هذه الاعمال، إضافة الى عدم توفر الخبرات الفنية والإدارية لإدارة مثل هذه الاستثمارات عند بعض المزارعين مما دفع البعض الى بيع او تضمين هذه الاستثمارات الى مستثمرين من خارج المنطقة.
- تنعدم فكرة المسؤولية الاجتماعية لأصحاب الاستثمارات في القطاع الزراعي على الرغم من انتشارها في اغلب مناطق البادية حيث لم يتم دعم او تبني أي مبادرات تقوم على خدمات المجتمعات المحلية من قبل المستثمرين.
- توعية كبار المزارعين بأهمية تأسيس مظلة للمستثمرين في القطاع الزراعي تعنى بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة لحل بعض المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي او تبني أفكار استثمارية جديدة تقوم على تغطية جوانب النقص سواء في الخدمات او المستلزمات الضرورية للقطاع.

خامساً: فنية وتكنولوجية:

- بالرغم من حجم الاستثمارات الكبير وتعددتها واحتياجها لخدمات فنية وتكنولوجية الا انه لا تتوفر أي مؤسسات او شركات تقوم على توفير هذه الخدمات للمزارعين مما يستدعي ان يقوم أصحاب هذه الاستثمارات بطلب الخدمات من الشركات المتخصصة خارج المحافظة.
- يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع السائد في محافظة المفرق وخصوصاً في البادية الشمالية حيث بدأت الزراعة بشكل تقليدي وتقوم بشكل اساسي على زراعة الخضار التي لم يستخدم فيها

اي تقنيات حديثة. في السنوات الاخيرة اصبح التركيز على زراعة الاشجار المثمرة وبكميات كبيرة واصبحت الحاجة الى استخدامات التكنولوجيا حاجة ملحة حيث انواع الاشتال المختلفة والتي تستورد من الخارج والتي تنتج اشكال مختلفة من صنف واحد من الفواكه، اضافة الى تقنيات الري والتسميد والحصاد والتعبئة والتغليف حيث ان جميع هذه العناصر ليست متوفرة عند المزارع في محافظة المفرق. تجدر الاشارة الى ان المزارع في محافظة المفرق هو فقط مستخدم لهذه التقنيات التي تقوم بتزويدها شركات متخصصة وفنيين وتجار من خارج المحافظة. يعتبر العامل المعرفي اضافة الى وجود التمويل هو من اهم الاسباب التي جعلت المزارع متلقي للخدمات الفنية والتكنولوجية وغير قادر على توفيرها لنفسه بالرغم من طول فترة الخبرات في مجال العمل الزراعي.

سادساً: مواصلات ونقل:

- أدى عدم وجود الشركات المتخصصة بالنقل العادي والمبرد الى قيام المزارعين بنقل منتجاتهم الى العاصمة ولمسافات بعيدة لغايات عرض المنتجات في الأسواق المركزية او ايصالها الى شركات التصدير والتي تتركز في العاصمة عمان.

سابعاً: التدريب:

- يعتبر التدريب عنصراً رئيسياً في القطاع الزراعي لما له من دور في المساهمة بتوفير المستوى المعرفي التطبيقي الزراعي ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع. يعاني قطاع الاشجار المثمرة في محافظة المفرق من نقص كبير في التدريب ونقص في الكوادر الفنية المتخصصة والمؤهلة في المجال الزراعي بشكل عام، ويرجع السبب الى عدم وجود دراسات تهتم بحصر الاحتياجات التدريبية للمزارع والفئات العاملة في هذا القطاع اضافة الى عدم وجود مؤسسات متخصصة في هذا المجال باستثناء المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي والذي تنقصه الكوادر التي تستطيع متابعة جميع المزارعين بسبب كثرة اعداد الفئة المستهدفة.

12- المبادرات:

- مبادرة استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل الارتوازية:

فكرة المبادرة:

يشكل القطاع الزراعي في البادية الشمالية الشرقية الرافد الأساس في التنمية حيث يعتمد سكانها على ضخ المياه الجوفية لتزويد المزارع المنتشرة على مساحات شاسعة لزراعة مختلف المحاصيل المروية الحقلية والشجرية، حيث يوجد في تلك المنطقة ما يزيد على 288 بئر ارتوازي.

ولكن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها المزارعين هي كلفة الطاقة الكبيرة التي تخصص لضخ مياه الابار وتوزيعها على المزارع، حيث يشكل هذا عبء مالياً كبيراً يقدر بمعدل 60 ألف ديناراً سنوياً لكل بئر، أي بمعدل (17) مليون دينار سنوياً لتزويد آبار هذه المنطقة بالكهرباء.

لذا بادر مركز ارادة البادية الشمالية لخدمة مزارعي المنطقة وذلك باقامة مشروع تحويل الطاقة الشمسية الى كهربائية لتغذية المضخات الغاطسة والسطحية للابار الارتوازية في البادية الشمالية الشرقية وذلك بالتعاون مع مركز المفرق للبحث والارشاد الزراعي لمساعدة المزارعين في اعداد الدراسة والجدوى الاقتصادية وانشاء مشاهدة عملية للمشروع.

يعتبر استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه الجوفية كطاقة بديلة من أهم الانجازات للقطاع الزراعي نظراً لما يحققه من توفير إقتصادي على المدى الطويل. وبالإضافة الى استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه للإستعمال اليومي في المنازل البعيدة عن الخدمات البلدية فإن ضخ المياه الجوفية لا يبدل له إقتصادياً لإستخدامات الزراعة وتربية المواشي.

ولقد اثبتت الدراسات الاقتصادية وكذلك التجربة العلمية بان فترة استرداد رأس المال الخاصة بالمضخات الشمسية مقارنة بمضخات الديزل تتراوح بين 3-5 سنوات علماً بأن كل المؤشرات تؤكد تحول السياسات لدعم الطاقات النظيفة كبديل امثل للطاقات التقليدية غير الدائمة.

الشركاء في المبادرة:

- مراكز تعزيز الانتاجية (ارادة) / مركز البادية الشمالية.

- مركز المفرق للبحث والارشاد الزراعي.

اهداف المبادرة:

استغلال الطاقة البديلة الدائمة

ايجاد مشاهدة عملية لمزارعي المنطقة.
التقليل من تكاليف الانتاج للمزارع.
المساهمة في تخفيض عجز الدولة.

- مبادرة تدوير المخلفات المنزلية الى سماد عضوي (الكمبوست):
فكرة المبادرة:

اعادة استخدام المتبقيات المنزلية وتحويلها الى اسمدة عضوية (Composting).

اهداف المبادرة:

- زيادة خصوبة ونسبة المواد العضوية في التربة.
- زيادة انتاج المحاصيل بانواعها.
- يزيد من تشبع النباتات من المياه ويحفظ المياه من التبخر والتسرب.
- اقامة مشاريع منزلية في مجال زراعة الخضار لغايات الاستهلاك الاسري.
- المساعدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الزراعات المنزلية.

الشركاء في المبادرة:

مركز المفرق للبحث والارشاد الزراعي

الجمعيات الخيرية في البادية الشمالية

- **مبادرة التدريب على التصنيع الغذائي:** تتمثل فكرة المبادرة في تدريب سيدات المجتمع المحلي على مهارات تصنيع المربيات والعصائر وتجفيف الفواكه والمخللات بحيث يتم استهداف مناطق مختلفة من محافظة المفرق وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية بحيث يتم تأسيس مشاريع منزلية وبطريقة التجمعات وذلك من خلال استغلال فترة ذروة الإنتاج وتوفر كميات كبيرة غير صالحة للتصدير (الصنف الثالث) وبأسعار شبه رمزية مما يقدم فرصة كبيرة لنجاح مثل هذه المشاريع.
- **مبادرة التدريب على صيانة المعدات الخاصة بالإبار الارتوازية:** تتمثل فكرة المبادرة على تدريب مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل وبمناطق مختلفة على صيانة المعدات الزراعية الخاصة بالإبار الارتوازية مثل المضخات الغاطسة، اللوحات الكهربائية، شبكات الري وغيرها من المعدات، حيث ان اغلب خدمات الصيانة تقدم من قبل شركات متخصصة اغلبها في مراكز المحافظات مع إمكانية التعاون لتنفيذ المبادرة من خلال معهد تدريب مهني – المفرق.

11- التوصيات:

- تحسين شبكة الطرق الزراعية والرئيسية التي تخدم مناطق البادية بشكل عام مما يسهل الوصول من وإلى هذه الاستثمارات ويخفض كلف النقل.
- تخفيض كلف استخدام التيار الكهربائي للمشاريع الزراعية بشكل عام ونشر ثقافة استخدام الطاقة البديلة، حيث ان المصدر الرئيسي لري المزروعات في محافظة المفرق هو المياه الجوفية وان تكلفة استخراجها من خلال الطاقة الكهربائية عالية جداً وبعدها لكل مزرعة لا يقل عن 60000 دينار سنوياً. وهنا تبرز أهمية استخدام أنظمة الطاقة الشمسية في تخفيض التكاليف التشغيلية لزراعة الأشجار المثمرة مما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية للمزارعين وزيادة الفرص المتاحة للعمل في هذا القطاع. وقد ثبتت فعالية أنظمة الطاقة الشمسية واستخداماتها في الزراعة وزيادة ثقة المنتفعين بها، إضافة إلى قدرتها على رفع المستويات الانتاجية في هذا المجال.
- إعادة النظر في القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة باستخدام العمالة الوافدة بحيث يتم ضبطها وضمان عدم تسربها للعمل في قطاعات أخرى.
- تفعيل وتحديث الأنظمة والتعليمات الخاصة باستخراج المياه الجوفية والمساحات المزروعة لتفادي عمليات الضخ الجائر وزيادة المعروض من الخضار والفواكه أي استعمال النمط الزراعي الذي يقوم على تحديد المساحات والاصناف المزروعة.
- زيادة مخصصات مؤسسة الإقراض الزراعي وخصوصاً في محافظة المفرق حيث ان هذه المخصصات يتم صرفها خلال الربع الأول من كل عام نتيجة الطلب المتزايد على التمويل للمشاريع الزراعية وارتفاع كلف الاستثمار في مشاريع زراعة الأشجار المثمرة إضافة إلى ان مؤسسة الإقراض الزراعي هي المؤسسة التمويلية الحكومية الوحيدة في المحافظة.
- نشر الوعي بأهمية استغلال العدد الكبير من فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي مع إمكانية تقديم الحوافز المالية، إضافة إلى إشراك العاملين في القطاع الزراعي تحت مظلة مؤسسة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.
- العمل على توعية أصحاب الاستثمارات الزراعية الكبيرة بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاريع أو مبادرات تقوم على تأهيل وتدريب المجتمعات المحلية أو تبني مشاريع في قطاع الخدمات الصحية أو التعليمية في المحافظة.

- إقامة سوق مركزي للخضار والفواكه على مستوى المحافظة وضمن منطقة متوسطة بحيث يخدم اغلب مناطق المحافظة بهدف التوفير وتقليل الكلف على المزارعين بدلاً من نقل المنتجات الزراعية لأسواق العاصمة عمان.

روابط التعاون بين أصحاب العلاقة في القطاع الزراعي:

